تحليل استراتيجية استهداف التضخم لدول شمال إفريقيا – دراسة وصفية

Analysis of inflation targeting strategy for North African countries - descriptive study

محمد بن عطية[1]	محمد بن عدة[2]	شعيب بونوة[3]
Mohamed BENATIA	**Mohamed BENADA**	**Chouaib BOUNOUA**
أستاذ مساعد قسم "أ"	أستاذ محاضر قسم "ب"	أستاذ التعليم العالي
جامعة معسكر –الجزائر	جامعة معسكر –الجزائر	جامعة تلمسان –الجزائر
benatia.1829@gmail.com	mohamasca2009@yahoo.fr	cbounoua@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 04-01-2019 تاريخ القبول: 16-01-2019 تاريخ النشر: 30-09-2019

ملخص:

لقد تحسنت الدول الأسيوية كثيرا نتيجة الإصلاحات الاقتصادية و خصوصا الإصلاحات المالية، وهي اليوم تملك اقتصاد يستطيع أن يواجه الصدمات الداخلية و الخارجية بأقل درجة نسبيا مقارنة بالدول المتطورة، أما دول شمال إفريقيا فاالإصلاحات الاقتصادية بدأتها منذ زمن بعيد و مع ذلك بقيت اقتصاديتها ضعيفة، لذلك حاولنا في هذه الدراسة تحليل تطور الإصلاحات الاقتصادية للسنوات الماضية والنتائج المحققة على المخرجات الكلية المؤثرة على استقرار الأسعار، فالعديد من الباحثين يرون بان الأزمات هي نتيجة رد فعل لضعف جوهر الإصلاحات الميدانية التي سرعان ما تظهر كحالة من عدم الإستقرار في الأسعار، كما أن هذه الدراسة تحاول القيام بمقارنة بين بعض دول شمال إفريقيا، مع تسليط الضوء على السياسة النقدية وقدرتها لفرض إستراتيجية استهداف التضخم.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، التضخم، ميزان التجاري، ميزان المدفوعات، السياسة المالية، السياسة النقدية.

تصنيفات JEL: P44، P11، F31.

Abstract:

Asian countries have greatly improved as a result of economic reforms, especially financial reforms, and today they have an economy that can face domestic and foreign shocks relatively less compared to developed countries. North African countries have long ago begun economic reforms. However, the rest of their economies are weak. The study is based on an analysis of the evolution of the economic reforms of the past years and the results achieved on the overall outputs that affect price stability. Many researchers believe that the crises are the result of a reaction to the weakness of the essence of the field reforms. We offer research to compare North African countries with a focus on monetary policy and their ability to impose inflation targeting strategy.

Keywords: *Exchange rate, inflation, trade balance, balance of payments, fiscal policy, monetary policy*

JEL Cclassification codes: P44 ،P11 ،F31.

المؤلف المرسل: محمد بن عطية، **الإيميل:** benatia.1829@gmail.com

مقدمة:

لقد تحسن كثيرا دول الأسيوية نتيجة الإصلاحات الاقتصادية وخصوصا الإصلاحات المالية وهي اليوم تمتلك اقتصاد يستطيع أن يواجه الصدمات الداخلية والخارجية بأقل درجة نسبيا بالنسبة للدول المتطورة، فالتطورات المتسارعة في الاتصالات والمواصلات تخترق جميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية مما ألزمت جل الحكومات على التأقلم مع الواقع الجديد الذي فرض نفسه، فاليوم توقعات المؤسسات بضعف نموها يؤثر على قيمة التعاملات النقدية الداخلية والخارجية، فالأزمات الاقتصادية في السنوات الأخيرة معظمها أخذت الشكل المالي وانعكس على الواقع الحقيقي، وفي ظل إصلاحات الاقتصادية لدول شمال إفريقيا التي ترمي بالأساس إلى تصحيح الأوضاع الاقتصادية بما يتلاءم مع الواقع الاقتصاد العالمي اليوم. من اجل تمكين البنك المركزي أن يتحكم أكثر في حركة رؤوس الموال من اجل خلق نمو اقتصادي حقيقي باستعمال إستراتيجية استهداف التضخم.

الإشكالية: من خلال الطرح السابق يمكننا صياغة اشكاية موضوعنا في السؤال التالي:

ما مدى إمكانية تطبيق سياسة استهداف التضخم بالاعتماد على المخرجات الاقتصادية لدول النامية و بالخصوص دول شمال إفريقيا ؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في معرفة علاقة تقلبات أسعار الصرف بالنسبة رصيد الميزان التجاري و ميزان المدفوعات مع تقديم أهم التشابه و الاختلاف ما بين دول شمال إفريقيا خصوصا يمتلكون تقريبا نفس الإمكانيات الاقتصادية مع إبراز دور السياسة النقدية لكل بلد على حدا من خلال درجة مرونة سعر الصرف.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحديد واقع السياسة النقدية للبنك المركزي الجزائر يمن زاوية قدرة التحكم في سعر الصرف و الكتلة النقدية، من وراء مخرجات الاقتصاد الكلي سعر الصرف و التضخم.

المنهجية المتبعة: محاولة منا للإجابة على التساؤل المطروح وللإلمام بكافة جوانب الدراسة فأننا سنعتمد في دراستنا هذه على كل من المنهج الوصفي التحليلي فيما يتعلق بالمفاهيم الأساسية وتحليل تطور كل من سعر الصرف والميزان التجاري و ميزان المدفوعات انطلاقا من وجهة نظر البنك الدولي التي تهدف إلى الإصلاحات الاقتصادية للبلدان النامية و بالخصوص توحيد نمط السياسة النقدية نحو استهداف التضخم كبعد استراتيجي.

I. تعريف استهداف التضخم : سياسة استهداف التضخم بأنه نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي أو الهدف الكمي للتضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر ، مع الاعتراف بان تخفيض و استقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأول للسياسة النقدية[1].

كما يعرفه KUTTNER استهداف التضخم عن طريق السياسة النقدية ياخذ ثلاث ابعاد، اولا طريقة تطبيق ادوات السياسة النقدية ،كيفية خلق النقود، تاثير معدلات الفائدة[2] ، كما يعرفها **قالي** على أنها طريقة استعمال و التحكم في ادوات السياسة النقدية[3]، كذلك يعرف على انه "استهداف التضخم هو

اطار للسياسة النقدية و يندرج تحت اطار نظام المؤسساتي القائم ، وننظر اليه من زاوية اللوائح والتنظيمات الادارية الصادرة من المؤسسات المالية، وبالخصوص البنك المركزي"[4] ، كما اعتبر **mishkin** استهداف التضخم على أنه هو "استعمال جميع المعلومات والتمتع بحق اتخاذ القرار على جميع المعاملات النقدية" تختلف وجهات النظر الى طريقة استهداف التضخم باستعمال الادوات النقدية"[5]، و نحصرها في إطارين: إطار مؤسساتي الذي ينظر إلى كيفية استعمال أدوات السياسة النقدية من زاوية تنظيمية، أما الإطار الثاني فيهتم بطريقة التحكم في الأدوات النقدية، منها طريقة التحكم في الكتلة النقدية، مثلا البنك المركز للاتحاد الأوروبي له مهام أكثر صلاحية في مراقبة الكتلة النقدية(M3).

1.I. استراتيجيات استهداف التضخم: عملت العديد من البنوك المركزية استهداف التضخم كاستجابة واقعية لفشل أنظمة السياسة النقدية التقليدية في عرض النقود و قيمة العملة أمام العملات الأخرى، و إذا ما نظرنا إلى قوة و صلابة السياسة الاقتصادية فإنها تستمد قوتها من متانة السياسة النقدية رغم وجود الاستقلالية بين السياسة المالية والنقدية،لكن اليوم قوة أدوات السياسة النقدية مستمدة من قوة السياسة المالية وكذلك مدى التطور التكنولوجي والمعرفي لمختلف الدول، فإستراتيجية استهداف التضخم تعتمد على مبدأ التحكم في التدفقات المالية و علاقة هذه التدفقات بالأدوات السياسة النقدية، من هنا ننظر إلى إستراتجية استهداف على ثلاث مستويات المستوى حسب قدرة مواجهة التضخم، الأول اقل ضررا، المستوى الثاني متوسط الأضرار، المستوى الثالث ثقل أضرار التضخم على المستوى الاقتصادي.

دول اقل تضررا: تتميز هذه الدول بتدفق كبير للأوراق المالية، نتيجة المصداقية والوضوح في السياسة النقدية، و تمتع البنك المركزي على كامل صلاحيته.

دول متوسطة الأضرار: تتميز هذه البلدان مستويات عالية من الدين الداخلي و التدفق الكبير للأوراق المالية، و بدرجة عالية من المصداقية عالية دون تحقيق الشفافية الكاملة، مع عدم تمتع البنك المركزي لكامل صلاحياته.

دول الأكثر تضررا: تتميز هذه الدول بتعرض اكبر للصدمات الاقتصادية، بسبب ضعف اقتصادها، بصورة عامة هي مجموع الدول السائرة في طريق النمو، تعتمد في تركيبة اقتصادها على السلع الأساسية[6].

II. طريقة تنفيذ سياسة استهداف التضخم

النظرية الحديثة للسياسة النقدية أعادة تحديث أدوات البنك المركزي، في إطار أكثر تحكما من المفاهيم السابقة، حين كان ازدواجية الأهداف ما بين السياسة المالية و السياسة النقدية، بخصوص التضخم ، التشغيل، الاستقرار ، النمو الاقتصادي، و كانت دائما تميل هيمنة طموح السياسة المالية على حساب السلطة النقدية من خلال الأمل بالنمو الاقتصادي و انتعاش التوظيف الى غير ذلك، لكنه دائما تعود حالة عدم الاستقرار و العجز المالي و كذلك التضخم إلى الواجهة، لكن اليوم تتوجه الدول الأكثر

تصنيعا إلى تمكين سيطرة السياسة النقدية كأداة مؤسساتي لمراقبة التضخم، حتى نتوجه أكثر نحو عولمة السياسة النقدية. و تتمحور نقاط إستراتيجية استهداف التضخم حسب على النحو التالي[7]:

– طريقة استهداف التضخم تبدا اولا بالإعلان الذاتي عنه، و بذلك يصبح البنك المركزي مكلف بمتابعة هذا الهدف، فلا يعتبر الهدف المعلن شرطا ضروريا و لا كافيا لتحقيق الاستقرار الأسعار فبعض البنوك المركزية تفتقر إلى بعض مميزات التأهيل باستهداف التضخم و لا نستطيع استبعادها، فاعلان هو في حد ذاته بداية جيدة و ليست نهائية، فالإعلان العام يكون بتحديد هدف كمي و رسمي لمعدل التضخم خلال فترة زمنية محددة، مثلا معدل التضخم 2% يعتبر كحد أقصى لتدخل البنك المركزي للاتحاد الأوروبي على مستوى السوق المفتوحة.

– لابد على البنك المركزي أن يتحكم ويسير بدرجة عالية من الشفافية في صياغة السياسة النقدية عن طريق نشر بانتظام التقارير والظروف الاقتصادية الحالية والمستقبلية و توقعات التضخم المستقبلية حتى يمتلك درجة عالية من المصداقية ليس فقط من قبل الحكومة وإنما من قبل الجمهور كذلك.

– يجب أن يكون سلوك السياسة النقدية في السعي وراء تحقيق أهدافها المسطرة خالية من السيطرة السياسية، فمتغير استقرار الأسعار والتشغيل وغيرها ليست فقط مفهوم سياسي فهي أكثرها عمق اقتصادي يجب أن يحترم، فكثير من الضغوطات تواجهها البنك المركزي نتيجة تحقيق نتائج اقتصادية على المدى القصير تفوق الإمكانيات المتاحة للدولة، فإذا كانت المخرجات الاقتصادية مبالغ فيها لضغوطاتسياسية أو حملة انتخابية فسرعان ما يعود حالة التضخم على المدى الطويل تارك وراءه تفاقم المشاكل الاقتصادية، وبالتالي فتدخل السياسي عن طريق السياسة المالية في السياسة الاقتصادية يمكن أن يولد دورات ازدهار وكساد غير مرغوب فيها[8]، إذ يجب تعزيز استقلالية البنك المركزي لحقيق أهداف ، و حمايته من السلطة الرسمية و الغير الرسمية. من اجل تعزيز استقلالية البنك المركزي يجب أن يتمتع البنك المركزي بكل حرية لمراقبة ميزانية الخزينة، و كذلك سعر الصرف [9].

– لبد أن ننظر إلى البنك المركزي على انه مسؤول عن النتائج المحققة و التي يمكن أن تتحقق مستقبلا ولهذا يجب أن نقيم أهدافه المسطرة مع تحمل مسؤولياته كاملا، و في حالة عدم تحقيق الأهداف يجب ان يحاسب على الفشل مع إقالة مسؤولي البنك المركزي من المنصب إذا نظرنا إلى البند الأخير نلاحظ أن المسؤولية ليست تشريف و إنما تكليف لمبادئ يجب أن تحقق ليس نظريا و إنما عمليا.

.البنك المركزي الخاضع للضغوط السياسية لا يكون ذا مصداقية عندما يقرر استهداف التضخم لان صانعو السياسة يضغطون عليه من اجل إتباع سياسة توسعية على المدى القصير لا تتوافق مع سياسات طويلة الأجل منها التشغيل و استقرار الأسعار و عليه تعود من جديد مطالب العمال حول زيادة الأجور الاسمية لكي تتوافق مع المستوى، وإذا نظرنا إلى هذه العناصر الأربعة نلاحظ الفرق ما بين الأدوات التقليدية للسياسة النقدية و المفاهيم الحديثة التي تنص عليها الإستراتيجية الحديثة، فمبدأ المفاهيم التقليدية تعتمد على التدخل لتصحيح مسار الاقتصادي عن طريق أدوات البنك المركزية درجة الائتمان، معدل

الخصم، سعر الصرف، لكن إستراتيجية استهداف التضخم تدرس اثر استجابة الأدوات مع الوضع الاقتصادي قبل و أثناء و بعد. فمبدأ عمل الإستراتيجية الحديثة و التقليدية للسياسة النقدية هو مختلف حسب محور عمل.

1.II. واقع استهداف التضخم ما بين الدول النامية و المتقدمة

تتميز الدول المتقدمة بمتانة اقتصادها من الصدمات الداخلية و الخارجية، كما تسعى هذه الدول إلى تحرير المبادلات التجارية ما بين الدول، لكن السمات الخاصة بالنسبة للأسواق الناشئة لديها مخاوف اكبر بشان التبادل و تقلبات معدلات الفائدة من البلدان المتقدمة، ومخاطر ديون الشركات المحلية لأنها مقومة بالعملة الأجنبية و كذلك تدهور الميزانية العمومية مع انخفاض مستوى الاستثمارات و مرد ودية الاستثمارات للشركات المحلية و الأجنبية،و أهم من ذلك التقلبات السياسية[10].

أولا– الدول المتقدمة: تعمد سياسة استهداف التضخم بالنسبة للدول المتقدمة على التعاون ما بين السياسة النقدية والسياسة المالية مع الموازنة ما بين المخرجات و المداخلات، فسياسة استهداف التضخم تعتمد على دراسة الواقع مع احتمالات المستقبل، لكن المستقبل يحمل العديد من المخاوف حول الإنتاج و الاستقرار المالي، فقد قررت عديد من الدول منها أمريكا، كندا اليابان، الاتحاد الأوروبي، أمريكا، بريطانيا على " التعاون و توحيد الجهود من البحث عن الروابط بين الاقتصاد الحقيقي و المجال المالي، تكثيف وسائل الاتصال والمعلومات، التفاعل ما بين السياسة النقدية و السياسة الاحترازية "[11]. كما آن "المعاهدة التي أنشأت بموجبها كل من الاتحاد الأوروبي و النظام الأساسي للجهاز الأوروبي للبنوك المركزية و البنك المركزي الأوروبي تنص على أن الهدف الأساسي للجهاز الأوروبي للبنوك المركزية هو الحفاظ على استقرار الأسعار، أما بنك اليابان كذلك ينص على أهداف البنك المركزي هو مراقبة إصدار الأوراق النقدية و تنفيذ الرقابة على العملة و النقد و تحقيق استقرار الأسعار" [12] 11. يشير الجدول الموالي أن استهداف التضخم قد نجح بشكل جيد بالنسبة للبلدان المتقدمة رغم المخاوف الكبيرة من عدم استقرار الأسعار "نظرا إلى الأزمات الاقتصادية المالية التي ضربت مختلف دول العالم فانعكاسات الأزمة هي اشد حمل على الاقتصاد و تظهر بصورة عادية على شكل ارتفاع في الأسعار، فعند الأزمة المالية العالمية أجبرت على إعادة تقييم العلاقة بين السياسة النقدية والسياسات التي تهدف إلى الاستقرار المالي على وجه الخصوص"[13]، فأصعب عنصر لا نستطيع أن نتوقعه في ظل الأزمة هو مستوى التضخم ومستوى النمو الاقتصادي فبرزت الحاجة إلى التفاعل بين الاقتصاد الحقيقي للسلع والخدمات والاقتصاد المالي والتفاعل بين الأصول المالية و سلوك الأسري وقطاع الشركات. وكذلك مخاطر سعر الصرف وقيمة العملة ومعدلات الفائدة، فالنماذج التي تأخذ بالحسبان التفاعل الداخلي لا تأخذ في الحسبان المتغيرات الخارجية فلن يكون سهلا تحديد نقاط الضعف اقتصاديات الدول المتطورة ولا ننظر إلى تحركات أسعار الصرف على أنها مفيد للاقتصاد فقط بل يمكنها أن تؤدي إلى إضعاف مصداقية البنك المركزي.

الجدول رقم (01): معدلات التضخم للدول المتقدمة

السنة	1994	1997	2000	2003	2008	2011	2013	2016
المانيا	85,59125	89,9863397	92,68974	96,86321	106,6433	110,4018	114,3139	116,1796
المملكة المتحدة	83,7654	89,69089161	93,05777	96,6914	108,4925	119,6181	126,1357	128,8627
فرنسا	83,388	87,767	90,467	95,915	105,465	111,6948	115,848	122,0778
اليابان	100,7918	102,5755433	102,2439	100,2918	101,6941	99,32912	99,62154	103,0606
الو م أ	75,89931	82,19337766	88,17581	94,19677	110,2467	115,1814	119,287	122,8968
كندا	80,10469	84,47462883	89,15638	96,05053	106,6527	112,0432	114,8086	120,0051

المصدر: CNUCED

تعتمد هذه البيانات على سنة الأساس 2005 بالنسبة لجميع الدول و الملاحظ على العموم أن جميع الدول استطاعت أن تحافظ على معدلات منخفضة للأسعار في حدود لا يتجاوز 3%، و أكثر دول استقرار هي اليابان و ألمانيا عن باقي الدول الأخرى ومما يميز هذين الدولتين أنهما أكثر تصنيعا من باقي الأخرى باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، نستطيع ان نقول ان البنية الاقتصادية لهذين الدولتين اشد متانة من باقي الدول الأخرى، و لهذا فان إستراتيجية استهداف التضخم تعتمد بالدرجة على البنية الاقتصادية لتصدي للازمات الاقتصادية.

ثانيا-الدول النامية: إستراتيجية استهداف التضخم تفرض على البنك المركزي أن يعطي الأولوية للتضخم على غرار باقي الأهداف الأخرى، لكن من مميزان الدول النامية ضعف أسواقها و ارتباطها عملتيها بباقي العملات الأجنبية القوية منها الدولار و اليورو، و نظرا لتقلبات السريعة لأسعار الصرف للدول النامية لمواجهة مخاوف الأزمة المالية هي دليل على انه مؤشر سلبي لعدم قدرتها على مواجهة التضخم، و تنتقل هذه المخاوف إلى سعر الصرف، ضعف اقتصاديات الدول الناشئة يجعل السياسة النقدية اقل فعالية في مواجهة المتغيرات الاقتصادية مما يؤثر سلبا على المستوى العام للأسعار، فاستهداف سعر الصرف لمواجهة التقلبات هو كذلك مؤشر يدل على صعوبة استهداف التضخم من قبل البنك المركزي، و في بعض الأحيان تلجأ إلى رفع معدلات التضخم من اجل التحكم في الكتلة النقدية حتى لا ترتفع الأسعار بشكل سريع، فالعنصر المختلف بين الدول المتطورة و السائر في طريق النمو هو كيفية استعمال الأدوات وقدرة الاستجابة الوضع الاقتصادي لهذه الأدوات، فالدول النامية تلجا بكل سهولة في الأدوات التقليدية للسياسة النقدية المباشرة على غرار الدول المتطور فإنها تعتمد على الأدوات الغير المباشرة لتتحكم في الأزمات الاقتصادية سواء الداخلية أو الخارجية، نستنتج من ذالك أن احتمال عدم إمكانية تحديد إستراتيجية استهداف التضخم من قبل الدول الناشئة مبرر لها، لكنها يجب أن تحافظ البنوك المركزية تركيزها على سيطر التضخم.

إستراتيجية البنك الدولي حول استقرار الأسعار " تنص أن جميع الدول عليها استعمال إستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية، و ذلك بتحديد الأهداف النهائية بوضوح من قبل البنك المركزي كأحد المهام الموكلة إليه و شفافية المعلومات أمام الجمهور، فتحديد المهام بنص تشريعي واضح يجنب حدوث

تغييرات مؤقتة ومتكررة في الأولويات الأساسية للبنك المركزي، بهذه الطريقة تساهم السلطة النقدية في صنع السياسات الاقتصادية و المالية في أي اقتصاد"[14] و في استبيان قامت به FMI ردت العديد من الدول على أن أهداف البنك المركزي هي أهداف عامة مثل(استقرار النقدي، استقرار الأسعار، الاستقرار المالي،....)، فقليل من البلدان التي أعلنت صراحة أن استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية. و ما إن" شدة الأزمة العالمية أدت إلى قلب العديد من الحقائق بما في ذالك توافق شبه عام في الآراء على أن المسؤولية الرئيسية للبنوك هي السيطرة على التضخم، فالعديد من الخبراء سلطوي اللوم على البنوك المركزية بعدم التدخل ، مشككين في الأهداف المسطرة من قبل البنوك المركزية هل هي النمو الاقتصادي أم العمالة أم التضخم" لكن مخاوف البنك الدولي اليوم تحددها في انخفاض مستويات النمو الاقتصادي لفترات طويل مما يلوح بانتشار التضخم، و الأكثر من ذلك هو عدم الاستقرار المالي العالمي. فقد تفاقمت التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار المالي مع اتضاح عدم اليقين في أسواق الأوراق المالية والتجارية. وعليه نوضح الجدول الموالي الذي يدل على معدلات التضخم للدول السائرة في طريق النمو عبر مختلف العالم.

الجدول رقم (02): معدلات التضخم للدول النامية

ANNÉE	1996	1999	2002	2006	2009	2011	2014	2016
Éco en développement : Afrique	35,6381	52,6188	79,4704	106,162	136,374	158,168	195,636	233,4996
Éco en développement : Amérique	45,0504	62,9941	79,6265	105,180	128,163	147,505	188,232	271,793
Éco en développement : Asie	54,0891	74,0775	87,9595	104,380	122,131	135,860	155,052	163,743
Éco en développement : Océanie	68,2613	78,6633	91,6149	102,899	115,685	124,171	134,306	142,2316

المصدر : CNUCED

تعتمد هذه البيانات على سنة أساس 2005 إذا ما قارنا بين تطور معدلات التضخم بالنسبة للدول المتقدمة و السائرة في طريق النمو نلاحظ الاختلاف الكبير في الفوارق لهذه المعدلات ما بين سنة 1996 حتى 2016 فالدول النامية تغير معدلات التضخم كانت شديدة و بالخصوص الدول الإفريقية و الدول الامريكا اللاتينية مما يؤثر سلبا على مستوى التنمية الاقتصادية و حتى النمو الاقتصادي في حين الدول الآسيوية كانت اقل حدة من باقي الدول النامية الأخرى، لكن إذا نظرنا من وجه النمط التوجه الاقتصادي نقول أن الدول الأسيوية كانت السباقة في تصحيح مسارها الاقتصادي ومن أكثر الدول استقطابا للاستثمارات الأجنبية واستطاعت أن تبني سوق مالي قوي مرتبط مع أسواق المالية للدول المتطورة فخلال الأزمة المالية التي شاهدتها الدول الأسيوية انتقلت حدتها إلى باقي الدول المتطورة الأمريكية و الأوروبية، لكن حركة الاقتصادية للدول الإفريقية تبقى بعيد جدا رغم الإمكانيات و الموارد المتوفرة فيها و حتى موقعها الذي يتوسط قارات العالم، من خلال الجدول نستطيع نستخلص بان الدول الإفريقية هي الأضعف حلقة في تطبيق إستراتيجية استهداف التضخم الناتج لضعف مقومات الفردية مقارنتا مع المقومات الفردية للدول الأسيوية التي تعتبر أفضل منها، و إذا ما لاحظنا أن الدول النامية الأسيوية اتبعت منذ التسعينات برامج تنموية و إصلاحات اقتصادية من اجل تنمية اقتصادية متكاملة ما

بين القطاعات هذه الإصلاحات كانت فعالة في تحقيق استقرار الأسعار مقارنة بالإصلاحات الاقتصادية للدول الإفريقية و الأمريكية كانت ضعيفة البنية مما ساعد على ظهور معدلات مرتفعة للأسعار.

III. إمكانية تطبيق سياسة استهداف التضخم

نركز في هذه النقطة على المعايير الذاتية في إطار مؤسساتي للبنك المركزي، لأنها احد أهم المعايير المستعملة على المستوى الدولي و لدى المؤسسات المالية الدولية، و ترفع من مستوى أداء البنك المركزي مع الجمهور و المؤسسات الداخلية و الخارجية.

III.1. الشفافية و المساءلة: طرحت مفهوم الشفافية والاتصال الخارجي بالنسبة لبنك الاتحاد الأوروبي سنة 1998 من اجل تعزيز أكثر فعالية و كفاءة السياسة النقدية، ومنه حددت العناصر الإستراتيجية للسياسة النقدية للاتحاد الأوروبي المتمثلة في 2% كحد أقصى لمعدل التضخم على المدى المتوسط اذ يعتبر معيار يخدم المساءلة البنك المركزي، وضع الإطار الهيكلي للاتصالات الخارجية والداخلية من اجل التواصل الداخلي والخارجي، قدرة ربط بين استقرار الأسعار الداخلي و الصدمات الخارجية مثلا ارتفاع أسعار البترول، لا يمكن للسياسة النقدية أن نتحكم في تغيرات قصيرة الأجل في معدل التضخم الناجم عن الصدمات الاقتصادية المفاجئة و عليه لابد ان ندرس جميع النماذج الاقتصادية للوضع الحقيقي حتى نستطيع أن نربط بين التحليل الاقتصادي والتحليل النقدي، من اجل وضوح السياسة النقدية أمام المتعاملين الاقتصاديين و مسار توجهها، فالسياسة النقدية المستقبلية مرتبط بالوضعية الحالية و ثقة المتعاملين الاقتصاديين أما الحكومات يجب عليهم إقناع الوكلاء الاقتصاديين والجمهور بأن قرارات السياسة النقدية للبنك المركزي تركز باستمرار مع مرور الوقت على تحقيق الهدف المعلن[15]. تعد الشفافية من أهم مقومات السياسة النقدية لأنها تعد الرابط الحقيقي بين البنك المركزي والمتعاملين الاقتصاديين، فسلوك المتعاملين الاقتصاديين هو الذي يؤثر على حالة التضخم. " كما تسهم الشفافية في استقرار الاقتصاد الكلي والنمو طويل الأجل من خلال تعزيز آلية تحديد الأسعار والأجور وبتحسين أداء سوق العمل فلا يتعين على العمال المطالبة بزيادة الأجور الإضافية للتعويض عن مخاطر التضخم و تعلم الشركات مسبقا أنها لن تستطيع رفع الأسعار المستهلكين فشافية السياسة النقدية تعزز الشركات على التحكم في إدارة تكاليف إنتاجها "....

III.2. المصداقية: تعد مصداقية البنك المركزي من أهم القضايا التي يطرحها الجمهور، لكن الحكومات تنظر على أن استقرار الأسعار هو أهم دليل على استقلالية البنك المركزي" مسألة المصداقية من القضايا المرتبطة مع استقلالية البنك المركزي؛ إذ يمثل ركيزة أساسية تساعده على تحقيق أهداف السياسة النقدية. ويقصد بالمصداقية التزام البنك المركزي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية، ومما لا شك فيه، أن اكتساب البنك المركزي المصداقية يجعل الفعاليات التي تتأثر بقراراته الجهاز المصرفي تسير بالاتجاه المطلوب بشكل أسرع. كما أن استقلالية البنك المركزي تُعتبر ركيزة مهمة لتنفيذ سياسة نقدية أكثر فاعلية وتعجل بتحقيق أهدافها، الأمر الذي يعزز مصداقيته"[16]

III.3. كفاءة السوق: "أدرك ادم سميت انه لا يمكن تحقيق فضائل اقتصاد السوق بالكامل إلا بوجود عمليات تعمل على تدقيق وتفعيل المنافسة الكاملة، بحيث من منطلق أن اليد الخفية تعمل على أن توازن ما بين جميع الأسواق وحتى السوق بنفسه تخلق فيه تنافسية بشكل تام لكي يتحقق توزيع الناتج ما بين المدخلات والمخرجات، فهناك عدة عوامل تجعل الأسواق تقتصر عن تحقيق المنافسة"[17] كما "تشير اليد الخفية إلى تلك القوى التي توجه السلوك الاقتصادي للأعوان نحو التوازن الاقتصادي، كما ينظر البعض الأخر على أنها قوى تصحيح الانحرافات غير مرغوبة فيها، و تعمل على تحيق رغبات الأفراد وعدالة توزيع المخرجات بين الأعوان الاقتصاديين، و كأحد عناصر غير المرئية التي تحقق استقرار في الأسعار[18]، وأدرك ميلتون فريدمان خفيا عمل اليد الخفية على خلق توازن اقتصادي مبرز أهمية السياسة النقدية في الحفاظ على استقرار الأسعار مخالف التوجه الكينزي الذي يعتمد على السياسة التوسعية من اجل خلق نمو اقتصادي و سياسة انكماشية من اجل الحد من التضخم، حيث يرى فريدمان السياسة التوسعية الكينزية هي سبب نكسات الاقتصادية لسنوات الستينات و السبعينات و إنما هي ارتفاع في الأسعار فقط فسرعان ما رجعت حالة التضخم من جديد مما تؤثر على النمو الاقتصادي الحقيقي، فالسياسة المالية غير فعالة إذا لم تتماشى مع السياسة النقدية، إذ نستطيع القول أن كفاءة الأسواق هي آلية عمل حقيقية لتفاعل الأسواق مع بعضها البعض و نستطيع أن ننظر إلى كفاءة الأسواق على أساس قدرة تحقيق نمو اقتصادي حقيقي أفضل في المستقبل مع قدرتها على تحمل الصدمات الداخلية والخارجية.

III.4. البنية الاقتصادية: إذا تكلمنا عن البنية الاقتصادية لا ننظر فقط إلى المنشآت القاعدة التي تمتلكها البلد و إنما طبيعة السياسة الاقتصادية منها المالية و النقدية و قدرة التكنولوجية و المعرفية لدى الفرد و كذلك النظام المؤسساتي القائم في البلد، فاليوم المستثمر الأجنبي لا ينظر فقط إلى البنية التحتية التي تمتلكها البلد بل إلى العديد من المعايير الاقتصادية التي تتمحور حول مصداقية المتعامل الاقتصادي، و أهم عنصر في البنية الاقتصادية هو القاعدة الإنتاجية الموجودة في أي بلد كان "لأنها تعبر عن مصدر العوائد و توزيع المداخيل، فارتفاع العوائد للمؤسسات الإنتاجية يؤدي إلى تتدفق الأجور والإرباح المرتفعة إلى قطاعات أخرى و كذلك إلى المزيد من الابتكارات التكنولوجية، بهذه الطريقة يصبح مصدر النمو هو القاعدة الصناعية"[19].

III.5. استقلالية البنك المركزي: هو التزام صريح بمهام البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية و عليه العمل وفق هذه القواعد من اجل إبعاد السياسة النقدية عن الضغوطات السياسية التي قد تؤثر عليها، وهو تمتع البنك المركزي بالحرية الكاملة من اجل تحديد أهدافه مع مقاربة كل المتغيرات التي تؤثر على مسار الأهداف المحددة، ومن أهم أسباب استقلالية البنك المركزي

أولا: تجنب الوقوع في أزمات الاقتصادية و مسايرتها في حالة وقوع فيها.

ثانيا: تحقيق التوازن ما بين المكتسبات السياسية و الإصدار النقدي.

ثالثا: تحقيق استقرار الأسعار كبعد اقتصادي و اجتماعي و سياسي.

لما نتكلم عن استقلالية البنك المدى لا ننظر إلى مدى تطبيق الأدوات السياسة النقدية، فمبدأ الاستقلالية هو مدى التحكم في الكتلة النقدية من اجل خلق نمو اقتصادي حقيقي، و هنا ننظر الى اليات التحكم في الكتلة النقدية و الى طريقة تطبيقة البرامج الحكومية.

IV. الإطار المؤسساتي لبنك الجزائر

إن التعليمة رقم 35 المعدلة و المتممة للمرسوم 03-11، 26اوت 2003 تنص على أن مهمة بنك الجزائر هي ضمان استقرار الأسعار كهدف للسياسة النقدية ، خلق النقود، الائتمان، تحديد سعر الصرف ، من اجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، بموج هذا القرار يلزم البنك الجزائر العمل كإطار مؤسساتي على تحقيق استقرار الأسعار بصفته هدفا صريحا للسياسة النقدية، ليس في المدى القصير وإنما المتوسط و الطويل، بحيث تبقى الأسبقية هي تحقيق الاستقرار على وتيرة النمو الاقتصادي.

في نظام استهداف التضخم يلعب التوقع عنصر أساسي في آليات السياسة النقدية، في حين يتطلب نظام التنبؤ قاعدة بيانات إحصائية تتميز بالشفافية و الشمولية و طبيعة السلوك النقدي للعوامل الاقتصادية، وكذلك حجم الأسواق المالية، حاليا جميع المؤسسات و بالخصوص المؤسسات المالية تطلب سرعة تدفق المعلومات من اجل اتخاذ القرار المناسب، و يكون هذا بفضل بنية إعلامية متطورة ، كما أكد محافظ بنك الجزائر [20](محمد لكصاصي) ان السياسة النقدية للبنك ترتكز بالدرجة الأولى على محاربة التضخم من خلال امتصاص الفائض في السيولة النقدية، الذي انعكس ايجابيا على مستوى التضخم و تراجعه إلى معدلات مقبولة و اقل من التوقعات المقدرة. و حسب النموذج المقترح(لرياض منصوري ، نائب مدير بنك الجزائر) أن أسباب التضخم تعود بالدرجة الأولى إلى الكتلة النقدية (M2) خارج ودائع سوناطراك و خارج الودائع بالعملة الصعبة بنسبة 62%، يأتي في المرتبة الثانية التضخم المستورد بنسبة 22%، ثم معدل صرف العملة المحلية بنسبة 9%، و أخيرا مؤشر أسعار الخضر و الفواكه بنسبة7%. كما عبرة (عبد الرحمان خالفة، رئيس جمعية البنوك و المؤسسات المالية) آن مهمة محاربة التضخم تقع على عاتق بنك الجزائر من اجل المحافظة على القدرة الشرائية، نافيا آن يكون السبب الأساسي في زيادة التضخم ارتفاع في كتلة الأجور.

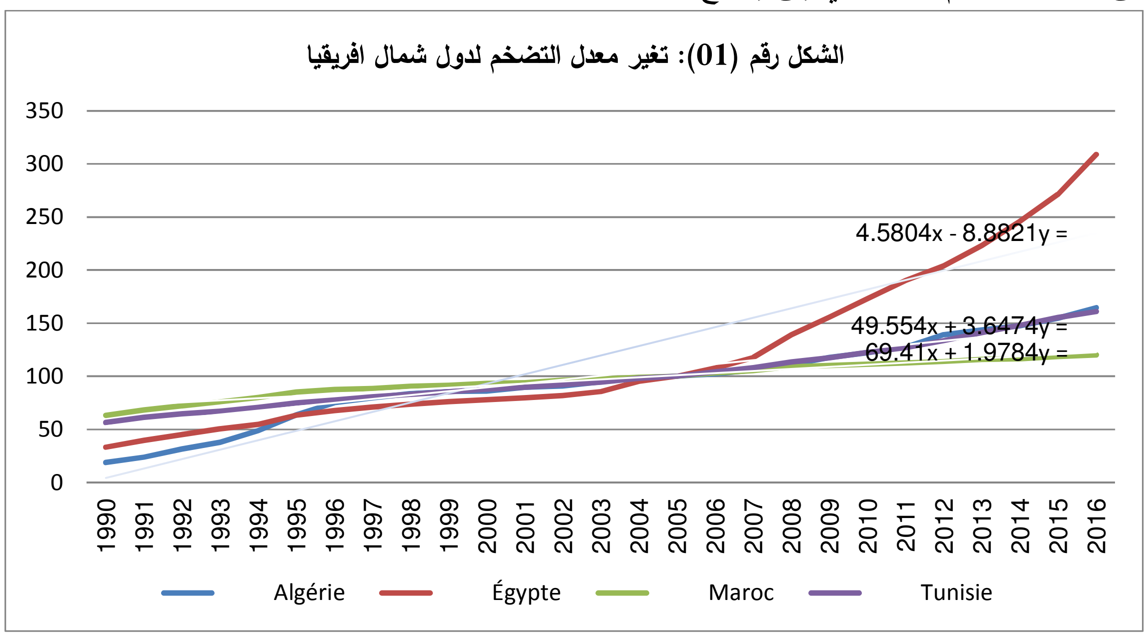
V. دراسة تحليلية لدول شمال إفريقيا:

نقدم هنا دراسة تحليلية لبيانات دول شمال إفريقيا المتمثلة في المغرب، الجزائر، تونس، الجزائر للفترة ما بين سنة 1990- 2016، مع التركيز على اهم المتغيرات الخارجية الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، حركة رؤوس الموال. لان السياسة النقدية تهتم كثيرا بخلق التوازن الداخلي مع التوازن الخارجي، و لهذا نقول ان المتغيرات الأساسية لأدوات السياسة النقدية لها بعدين، و منه نستطيع أن نسلط الضوء على اهم المتغيرات الخارجية التي تؤثر على الاقتصاد باعتماد على أهداف السياسة النقدية، حيث يوجد اجماع شبه تام من قبل الباحثين ان افضل وسيلة لتحقيق استقرار الاسعار على

المدى القصير و المتوسط هو الالتزام البنك المركزي بمراقبة و التحكم في مخرجات الاقتصاد، و هناك التزام شبه تام من قبل المؤسسات المالية العالمية بان السياسة النقدية هي الأداة الأكثر فعالية في خلق استقرار الأسعار و التوجه نحو نمو اقتصادي حقيقي.

1.V.تطور معدل التضخم لدول شمال إفريقيا

نحاول توضيح اثر السياسة النقدية على استقرار الأسعار من خلال تحليل منحنى التضخم لدول شمال إفريقيا. لقد ساد الاعتقاد في الادبيات الاقتصادية ان منحنى فليس ناجح و افضل وسيلة لتحقيق استقرار الاسعار تعتمد على المفاضلة بين البطالة و التضخم، فالحكومة اذا ارادت ان نحافظ على استقرار الاسعار فعليها ان تتقبل مستويات مترتفعة من التضخم، فهذا الالية تعتمد على دور السياسة المالية على خلق استقرار الاسعار، لكن الواقع الاقتصادي نفى هذا المبدا فقد ظهر حالة تسمى بالتضخم الركود اي ارتفاع نسبة البطالة و التضخم معا ، لكن فريدمان نفى هذه العلاقة معتمد على ان التضخم هو حالة لاعادة توزيع الثروة في المجتمع، و هي بالاساس ظاهرة نقدية، "ان فائض المعروض النقدي هو من الأسباب الرئيسية للتضخم وأيضاً للفقر فتميل الحكومات إلى ضخ الأموال في السوق في محاولة لتلبية نفقاتها المتزايدة. وإذا لم تواكب الطاقة الإنتاجية الزيادة في المعروض النقدي في السوق هذا سيؤدي إلى وفرة المعروض النقدي بالنسبة للبضائع المتوافرة. وعندها تسع الفجوة بين العرض والطلب فيضطر المستهلكين إلى تغيير عاداتهم الشرائية وذلك بسبب إرتفاع اسعار السلع والخدمات كما يضطر المصنعين الى خفض انتاجهم وهذا يؤدي إلى إرتفاع الأسعار أكثر "[21]



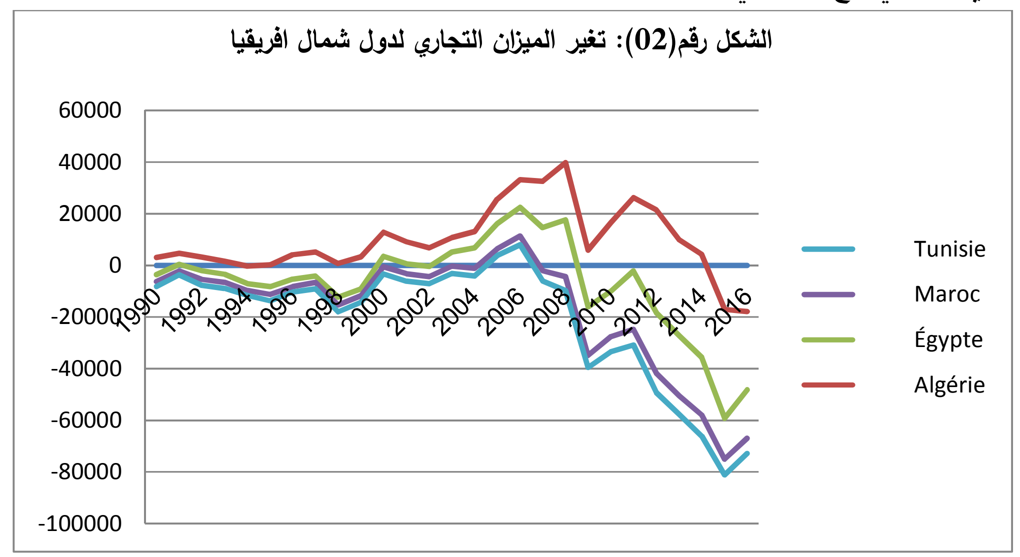
الشكل رقم (01): تغير معدل التضخم لدول شمال افريقيا

المصدر: من إعداد الباحثين

يدل المنحى أن المغرب هو أفضل دول شمال إفريقيا استقرار للأسعار مقارنة مع باقي الدول الأخرى خلال الفترة ما بين 1990–2016 في حين أن مصر شهدت نوعا ما استقرار في الأسعار قبل

سنة 2005 لكنه بدا الانحراف الشديد بعد هذه السنة مواصل حدته، اعتبر محافظ بنك المركزي المغربي (عبد اللطيف ألجواهري) أن المغرب تتوجه نحو نظام سعر صرف مرن سيساهم في امتصاص الصدمات الخارجية و الحفاظ على القدرة التنافسية و عليه لابد أن نقوم بإصلاحات اقتصادية تدريجيا منها رفع الدعم عن المنتجات الاستهلاكية، إصلاحات مالية الاندماج في السوق المالي العالمي، إصلاحات هيكلية للمؤسسات المالية في ظل هذه الإصلاحات لم يتجاوز العجز المالي حدود 3.5% و التضخم دون 1% ، كما يوضح المنحنى البياني أن المغرب هو أكثر تحكما في أسعار المنتجات على غرار باقي الدول الأخرى، مما يدل على التكامل القوي بين السياسة المالية و السياسة النقدية في الحفاظ على استقرار الأسعار رغم الإصلاحات الاقتصادية التي تمر بها المغرب، ويدل المنحنى على التطابق بين مسار التضخم لكل من الجزائر و تونس و الغريب في الأمر هو التطابق مؤشرات التضخم حتى في فترة عدم الاستقرار التي شهدنها تونس، أما بالنسبة للجزائر فقد شهدت العديد من التغيرات خلال فترة الدراسة من المديونية إلى فائض في احتياطات الصرف، أولا من فترة 1990 إلى 1997 هي فترة الإصلاحات الاقتصادية الناتجة عن الاستدانة الخارجية لصندوق النقد الدولي و تميزت بشدة تضخم السلع الاستهلاكية أما فترة 1997 حتى 2010 تقريبا نقول بان التضخم مستقر عند حدود لا تتجاوز 3% أما بعد سنة 2010 نلاحظ رجوع حدة التضخم من جديد تفوق 3% تقريبا نفس الفترة الأولى وهذا ناتج عن ارتفاع في الأجور التي شهدنها هذه المرحلة مع ارتفاع الأسعار السلع المستوردة بسبب ارتفاع سعر الصرف و ارتفاع الأسعار المستوردة في البلد المنشأ، كما استهدف البنك المركزي الجزائري معدل التضخم ما بين 4% و 5% كخطة إستراتيجية لتنفيذ سياسته، حيث أكد السيد رياض منصوري نائب مدير في بنك الجزائر حول أسباب التضخم في الجزائر ودائع سوناطراك بـ 62%، التضخم المستورد22%، معدل صرف العملة 9%، مؤشر الخضر و الفواكه بـ 7%، أما مصر فقد شهدت قبل سنة 2007 تقريبا نوع من الاستقرار في الأسعار نستطيع أن نقول في حدود ما بين 4% و 5% بعد سنة 2007 دخلت الحكومة المصرية في جملة من الإصلاحات الاقتصادية جراء تكرار العجز في الميزان التجاري و انعكاسات الأزمة المالية العالمية و الوضع الاقتصادي الداخلي، بعد سنة 2007 قفزة مستويات التضخم بالنسبة لمصر من 10% إلى حدود 30% جراء هذه الإصلاحات و الاستقرار السياسي التي تعيشه حاليا. نحاول أن نقيم إستراتيجية محاربة التضخم بين المفهوم النظري و واقع تطورات التضخم نستنتج أن المغرب هو أحسن دولة تتماشى مع هذه الإستراتيجية على غرار باقي الدول الأخرى نظرا إلى استقرار الأسعار في فترة الدراسة التي لم تتجاوز حدود 4% على أكثر تقدير، وللتضخم أثار سلبية أخرى لم ندرجها في هذا البحث مثل انخفاض الادخار والاستثمار، الفقر، اتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، انخفاض مستوى الاستهلاك خصوصا على السلع النصف المعمرة والمعمرة وبصورة عامة يؤدي التضخم الى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي معا وقد يقود الى الاستقرار الامني.

2.V. تطور الميزان التجاري لدول شمال إفريقيا : يعبر الميزان التجاري عن حركة السلع و البضائع مع باقي الدول الخارجية، لكنه كمؤشر يعطي العديد من الأبعاد الاقتصادية فهو مؤشر على صحة الاقتصاد و قدرته التنافسية، قدرة التصدي للازمات و التقلبات الاقتصادية الدورية، استنزاف احتياطات الدولة من العملة الأجنبية، هو دافع خارجي لتغير السياسة الهيكلية الداخلية منها المالية و النقدية، تأقلم الوضع الاقتصادي الداخلي مع الخارجي.



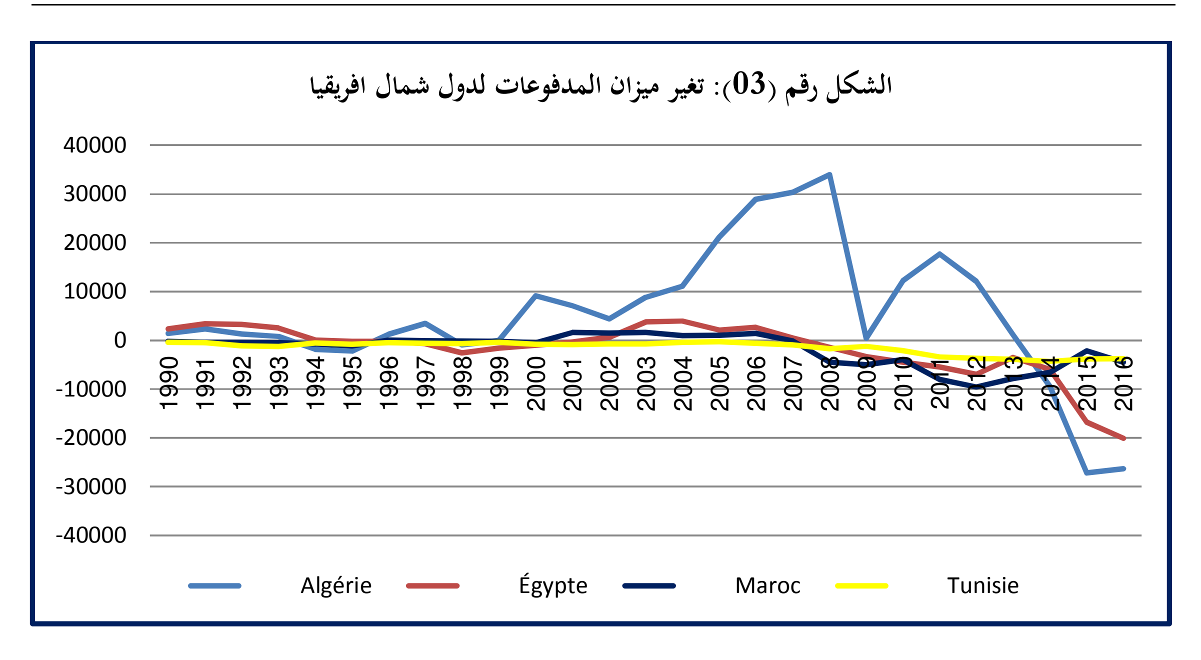
المصدر: من إعداد الباحثين

يدل المحنى على أن الجزائر من أكثر دول شمال إفريقيا تحسنا في الميزان التجاري فقد شاهد في الميزان التجاري من سنة 1990 حتى 2014، هذا التحسن لا يدل على القدرة التنافسية و إنما إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية و بالدرجة الأولي المحروقات، فقد شهدت أسعار المحروقات ما بين 2007 حتى 2014 معدل البرميل الواحد من البترول إلى أكثر من 70 دولار الناتجة عن التقلبات الاقتصادية و المضاربة في الأسواق العالمية، فحسب الإحصائيات الجزائرية معدل صادرات المحروقات يفوق 95% من حجم الصادرات الكلية، إذن مبدأ التنوع في الصادرات ضعيف جدا مقارنة بباقي دول شمال إفريقيا وهذا لعددت أسباب منها ضعف البنية التحتية للتجارة الخارجية منها الموانئ و كذلك شفافية المؤسسات القائمة عليه، ضعف الصناعة الداخلية من حيث الكم و النوع وعدم قدرتها على التنافس كما تعتبر الجزائر من اكبر الدول التي تحمل درجة عالية من المخاطرة بالنسبة للاستثمارات الأجنبية على غرار دول شمال إفريقيا و كذلك القوانين التنظيمية للاستثمارات تعتبر هي الأخرى أكثر تعقيدا و ضعف الجهاز المصرفي، لكن حالة المغرب شهدت تذبذب ما بين العجز و الفائض في الميزان التجاري فخلال فترة 1990 حتى 2000، اغلب صادرات المغرب كانت بالدرجة الأولى المنتجات الزراعية نحو أوروبا وكذلك الصناعات التقليدية و المواد الأولية غير النفطية مثل الفوسفات و النحاس ...، لكن في السنوات الأخيرة ساهمت صناعة السيارات و أجزاء الصائرات كأول مصدر للتجارة الخارجية لكن رغم تنامي صادرات المغرب إلا أن الوردات كانت اكبر من الصادرات نتيجة الإصلاحات الاقتصادية و بنيوية في الهياكل

القاعدية و تحرير التجارة الخارجية المغربية لكن ضعف تنافسية السوق المغربي أمام باقي السلع المستوردة رجعة كفة الواردات و كذلك الرفع من وتيرة البرامج التنموية بسبب التأخر الذي كانت تشهده المغرب في البنية القاعدية مقارنة بالدول الأخرى لكن هناك بعض التحسن في الميزان التجاري بعد سنة 2016، أما حالة مصر فهي مشابهة لحالة المغرب فهناك تذبب في الميزان التجاري الناتج عن التوجه الاقتصادي الذي أتبعده مصر على شكل دعم لبعض السلع و المنتجات، لكن بعد سنة 2008 قررت بدا تدريجا في الإصلاحات الاقتصادية وازداد العجز بعد سنة 2012 نتيجة هذه الإصلاحات و لعدم الاستقرار السياسي، أهم صادرات مصر على العموم هي مواد البناء، الصناعات الالكترونية، الملابس، و منتجات أولية غير نفطية، فقد تجاوز صادرات مصر سنة 2017 ما يفوق 20مليار دولار، أما تونس شهدت هي الأخرى عجز في الميزان التجاري ابتدأ من سنة 2007 اغلب "الشركات التصديرية التونسية كانت لشركات أجنبية ضخمة تنظر إلى تونس على أساس قاعدة تصدير فقط، أما واقع الشركات التونسية فكان ضعيف التنافسية و نتيجة الإصلاحات الاقتصادية في إطار الاتفاقيات الدولية"[22]، تفاقم الوضع كثيرا و أهم صادرات تونس هي منتجات فلاحية التمور، الزيتون و مشتقاته، ملابس، الفوسفات، الحديد،... ، نلاحظ جميع الدول لشمال إفريقيا تشهد عجز في الميزان التجاري على غرار الجزائر شهد فائض على العموم أما الدول الأخرى فكان العجز نتيجة الإصلاحات الاقتصادية لبناء اقتصاد يعتمد بالدرجة الأولى على التنوع في الصادرات مما نشهد تحسن في ميزان التجاري بعد سنة 2016 حتى الأن.

3.V. ميزان المدفوعات لدول شمال إفريقيا:

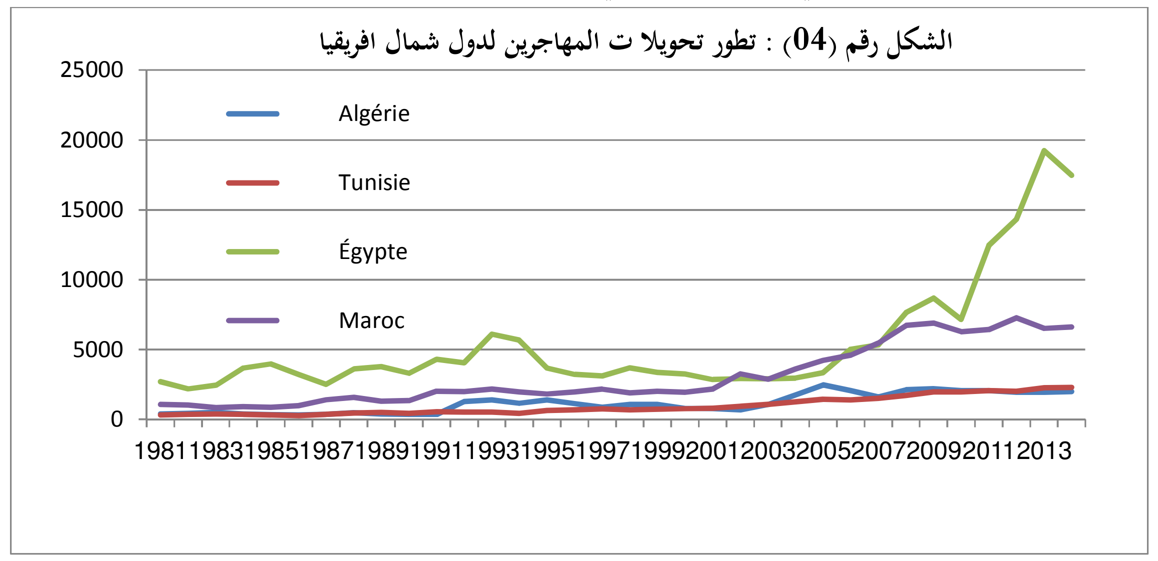
يدل ميزان المدفوعات على صافي المعاملات بين الداخل و الخارج، و هو يدل على صافي التدفقات المالية للسلع و الخدمات، و من ملاحظة الميزان التجاري انه على العموم يتراوح ما بين العجز و الفائض، لكن الشكل البياني لميزان المدفوعات تقريبا مستقر عند الصفر مما يدل على اختلاف حركة الميزان التجاري مع حركة ميزان المدفوعات فهنا لعبت تدفقات الصافية للخدمات و التحويلات المالية دور تصحيح عجز الميزان التجاري، لكن الجزائر منحنى الميزان المدفوعات يأخذ نفس الشكل للميزان التجاري مما يدل على ضعف تدفقات المالية للخدمات و كذلك التحويلات المالية، اما بالنسبة للجزائر فصافي المعاملات الخداماتية نتيجتها في صالح الدول الاجنبية عكس دول تونس و مصر و المغرب فالمبادلات الخدماتية في صالح الاقتصاد الداخلي، اذن يخلف الاقتصاد الجزائري عن باقي دول شمال افريقيا رغم الامكانيات الكبيرة التي تمتلكها الجزائر فحتى القطاع الخدماتي ضعيفة فيه، بالاضافة الى ضعف استقطاب الاستثمارات الاجنبية و الجهار المصرفي، فحسب تصريحات البنك الدولي بان البنك الجزائري لايقوم بكشف عن طبيعة و حجم التحويلات المالية، اما البنوك الجزائرية فهي بعيدة عن خلق خدمات مالية داخليا و خارج الوطن،حيث نلاحظ العديد من البنوك الاجنبية تهتم بالاقتصادية الجزائري رغم غياب المرونة في اليات السياسة النقدية، الا ان البنوك الجزائرية لم تستطيع الاستوطان في بلدان اخرى.



المصدر: من إعداد الباحثين

4.V. تطور تحويلات المهاجرين لدول شمال إفريقيا

تعد اليوم تحويلات المهاجرين من بين أهم المحاور التي تهتم به المؤسسات الدولية المالية، فقد حققت مؤسسة western union أرباحا كبيرة من وراء هذه التحويلات، كما ساهمت هذه التحويلات بتغطية العجز المسجل في الميزان التجاري في الكثير من الدول و كذلك حققت برامج تنموية في بلدان الأصلية من تعليم و صحة ..إلى غير ذلك، كما نستطيع أن ننظر إلى تحويلات المهاجرين على أساس قوة سياسة سعر الصرف التي تعتبر من أهم العناصر الأساسية للسياسة النقدية فإذا كان لا يوجد الفرق الكبير بين سعر الصرف الرسمي و الغير الر سمي تنتعش القنوات الرسمية لسعر الصرف.



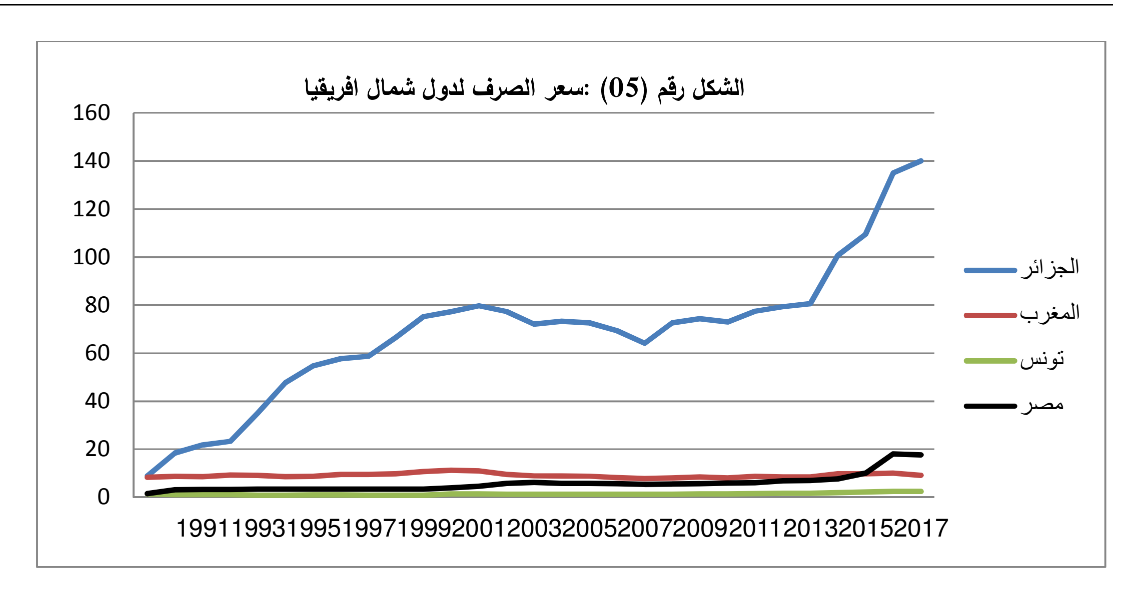
المصدر: من إعداد الباحثين

الشكل العام للمنحى للدول شمال إفريقيا مستقر على العموم من سنة 1981 إلى 2004 لكن بعد هذه السنة يشهد تحسن طفيف للجزائر و تونس لكن بشكل كبير لدولة مصر و المغرب، "فتحويلات المهاجرين المصرين مصدرها الأكبر دول الخليج و خصوصا المملكة السعودية و نظر لاعتماد دول الخليج على برامج التنمية التشغيل في هذه الدول. لكن الجارية المغربية و الجزائرية و التونسية فوجهتها بالخصوص الدول الأوروبية .و إذا ما قرنا بين الدول الاقتصادية ارتفع معدل الأربعة لشمال إفريقيا فنلاحظ قيمة تحويلات المهاجرين الجزائريين هي الأضعف فيما بينهم لكن المنحنى يدل فقط على تحويلات للقنوات الرسمية كما نوضح نظام الصرف الجزائري هو الأضعف ما بين هذه الدول. " سنة 2013 بلغ عدد المهاجرين المصرين في دول مجلس التعاون الخليجي 2.4 مليون"[23] تطور تحويلات المهاجرين لدول شمال إفريقيا.

5.V. تغير سعر الصرف لدول شمال إفريقيا

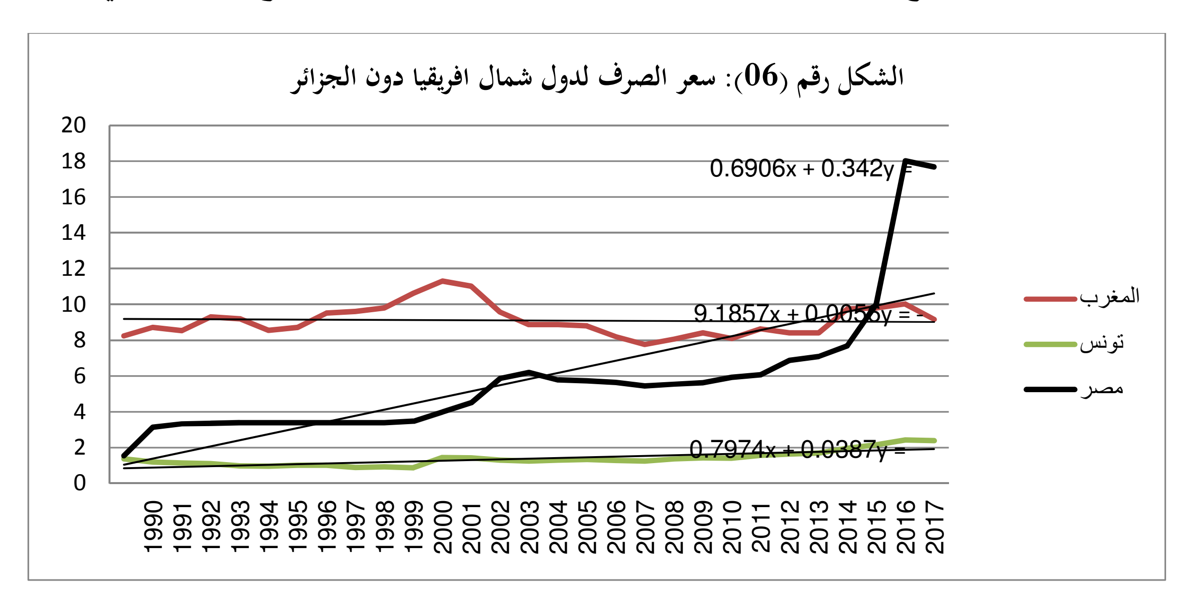
يعد سعر الصرف من أهم عنصر للسياسة النقدية لأنه يربط حركة السلع و البضائع الداخلية مع باقي دول الخارجية،و يؤثر على المستوى العام للأسعار إما بارتفاع أو الانخفاض فاليوم الأسعار تقربا تتماثل تقريبا مع جميع الدول، يدل المنحى على التغير الكبير لأسعار الصرف ما بين سنة 1990 حتى 1999 ناتج عن إصلاحات الاقتصادية و سوء الوضع السياسي التي كانت تمر به الجزائر أما ما بين سنة 2000 حتى 2010 نلاحظ تقريبا استقرار في سعر الصرف نتيجة تحسن فائض الميزان التجاري بسبب ارتفاع في أسعار المحروقات لكن بعد سنة 2010 توجه الجزائر إلى برامج تنموية واصح من اجل التشغيل و تحسين مستوى المواطن الجزائري لكن هذه البرامج تصادفت مع انخفاض التدريجي لأسعار البترول و ارتفاع سعر الصرف مشابه إلى نفس المرحلي الأولى

لكن الدول الباقية مصر و المغرب و تونس دخلت في إصلاحات اقتصادية واسعة، فحسب بيان أعلنه الصندوق النقد الدولي في 2017/08/17 بان الاقتصاد التونسي بدأ يتحسن ببطء نتيجة تحسن قطاع الفوسفات و الفلاحة و السياحة ولكن المعوقات الهيكلية لا تزال تشكل عبئا على الصادرات و مع مستوى ارتفاع الاستهلاك الناتج عن المطالبة بارتفاع في الأجور ينشأ التضخم بسبب تزايد عجز المالية العامة و العجز الخارجي، و رغم العجز المسجل في الميزان التجاري و المالية العامة فان سعر الصرف لم يتأثر كثيرا، و في 20ديسمبر 2017 أجابت مصر على الأسئلة صندوق النقد الدولي برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي وضعته الحكومة المصرية حقق بالفعل نتائج مبشرة. فقد اعتمدت السلطات ضريبة القيمة وسمحت بتحديد سعر الصرف من خلال قوى السوق، وخفضت الدعم غير الكفء على الوقود والكهرباء. وكان رد الفعل إيجابيا من جانب المستثمرين الأجانب وغير المقيمين



المصدر: من إعداد الباحثين

من اجل توضيح أكثر لتغيرات سعر الصرف للمغرب و تونس و مصر ندرج المنحى التالي :



المصدر: من إعداد الباحثين

على العموم نلاحظ تغير سعر الصرف لهذه الدول الثلاث تقريبا مستقر بسبب تغير الكبير الموجود في سعر الصرف للجزائر، و إذا قارنا ما بين منحنى الدول التالية تونس، المغرب، مصر مع الجزائر نلاحظ الفرق الكبير في شدة تغير سعر الصرف، فقد ارتفعت مستوى العام للسنوات الأخيرة في حدود 30% بسبب الإصلاحات الاقتصادية و الأكثر منها إصلاحات سياسة النقدية، ونظرا للعجز المسجل في الميزانية العامة فقد لجأت هذه الدول للاستدانة الخارجية، فاهم توصيات التي اقرها صندوق النقد الدولي على التوالي تخفيض نسبة العجز في حدود 3%، تبني سياسة نقدية تعتمد على مرونة في سعر الصرف، و عليه خاضت كل من مصر و تونس و المغرب أشواطا متقدمة طبقا لتوصيات البنك

الدولي، حيث "قدم صندوق النقد الدولي لمصر 12 مليار دولار لمدة ثلاث سنوات مركزة على المحاور الأساسية التالية، الإصلاحات النقدية و المالية و الهيكلية، تخفيض الدين العام من خلال تقليص فاتورة الإعانات منها إعانات الوقود، و زيادة الإنفاق على المجموعات الضعيفة الأطفال، النساء، العائلات الفقيرة،..، إصلاح المنظومة القانونية و تبسيطها" (19) وبعد تعويم الجنيه، انتهى نقص العملات الأجنبية واختفت السوق الموازية. وكان انخفاض سعر الصرف انعكاسا لنقص العملات الأجنبية السائد في السوق. ويتحدد سعر الصرف حاليا بناء على قوى العرض والطلب في السوق. وقد تمكنت مصر من إعادة بناء احتياطياتها الدولية مع استعادة الثقة وعودة التدفقات الرأسمالية. وفي الفترة المقبلة، سيكون لسعر الصرف الذي تحدده قوى السوق أهمية كبيرة في ضمان تنافسية الاقتصاد المصري دولياً، ودعم الصادرات، ومن ثم تحقيق نمو أقوى وأكثر توفيرا لفرص العمل[24]، أما المغرب فسياسة الإصلاح الاقتصادي بدأت منذ فترة التسعينات لكنها انحرفت قليلا في السنوات الأخيرة مما أدى إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية بسبب البرامج التنموية الأخيرة و رغم ذلك حافظت على النسب المتدنية للتضخم و إذا ما ربطنا تغيرات في الأسعار و سياسة سعر الصرف المرنة كانت اقل حدة مقارنة بمصر بسبب التحكم بمخرجات السياسة المالية و النقدية، فنعد تعويم الدهم المغربي على حسب قوى السوق لم يتأثر كثير مقارنة بالحالة المصرية، أما تونس فمازالت تتدخل سياستها من اجل الحفاظ على قيمة العملة مرتكزة على جاذبية السوق التونسي للاستثمارات الأجنبية .

خاتمة:

تعتبر السياسة النقدية في الجزائر هي اضعف حلقة بالنسبة لدول شمال إفريقيا و بالتالي هي غير قادرة على وضع إستراتيجية استهداف التضخم مقارنة بالدول(تونس و المغرب و مصر) و إذا ما فرضنا أن الإمكانيات الاقتصادية متماثلة فيما بينهم نجد الاختلاف في طبيعة السياسة المالية لكل بلد وهذه بالطبع تختلف من بلد إلى أخر، و عليه نستطيع القول بالنسبة للجزائر هناك هيمنة السياسة المالية على السياسة النقدية مما ينقص من درجة التحكم و متابعة التضخم بسبب ضعف استقلالية البنك المركزي، أما باقي الدول الأخرى فهناك بعض المميزات التي تساعد على تنفيذ إستراتيجية استهداف التضخم، فمثلا مصر نجحت في تنويع صادراتها حيث حققت سنة 2017 ما قيمته 20مليار دولار وهي تتماشى نحو التعافي من الأزمة مع بناء اقتصاد قوي يعتمد بالدرجة الأولى على الصادرات تقريبا نفس الخطى بالنسبة للمغرب أما تونس بأقل درجة ، وكما قلنا سابقا أن إستراتيجية استهداف التضخم تعمد على القوة الاقتصادية الداخلية، أما الجزائر فتحتاج إلى العديد من الإصلاحات الاقتصادية و بالأساس حول السياسة التصنيعية من خلال تصحيح الأرضية التشريعية للاستثمار الأجنبي و كذلك الاستثمار الداخلي، من اجل نقل التكنولوجيا و التحكم فيها حتى نلبي الطلب الداخلي و نقوم بتصدير الفائض وفق قاعدة المنافسة في النوعية و الكمية من اجل تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، بهذا المبدأ يستطيع البنك المركزي الجزائري تطبيق سياسة استهداف التضخم.

الاحالات والمراجع:

[1]- وليد بشيشي و سليم مجلخ، "تحديات السياسة النقدية بإستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثيره بالمتغيرات الخارجية و الأزمة العالمية"، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 30، الجزء الثاني، ص 44.

[2]- Editors: Piero C. Ugolini, Andrea Schaechter, and Mark R. Stone, **Challenges to Central Banking from Globalized Financial Systems**, ©2003 International Monetary Fund,march2, 2004.

3 Mark R. Stone, Senior Economist**, INFLATION TARGETING** , Conference at the IMF in Washington, D.C., September 16–17, 2002, at Challenges to Central Banking from Globalized Financial Systems, p 5, 28/03/2018.

4- Kenneth N Kuttner, **A Snapshot of Inflation Targeting in its Adolescence** , www.rba.gov.au/publications/confs/2004/pdf/kuttner.pdf, 28/03/2018.

5- Ben S. Bernanke, **Central Bank Independence, Transparency, and Accountability** , www.federalreserve.gov ,(9:30 a.m. local time, May 26, 2010)

6- Emmanual carré , **ciblage d'inflation de la fed, continuité ou rupture**, revue de la régulation capitalisme , institutions, pouvoired 14/2013, p 15.

7- Bernard landais, **leçons de politique monetaire**, 1re éditions de boeck , bruxelles 2008, page 255.

8- Scott Roger, Inflation Targeting at 20: Achievements and Challenges, IMF working paper WP/09/236 October 2009, p 10.

9- Andrew Filardo, **Transparency and Communication in Monetary Policy**: A Survey of Asian Central Banks, Bank for International Settlements, pilipinas avril 2008, www.bis.org.

10- Jean- claude trichet," **Communication, transparency and the ECB's monetary policy**", President of the European Central Bank, www.ecb.europa.eu,25/03/2018.

11 –بول ساموبلسون، **الاقتصاد** ترجمة هشام عبد الله، مراجعة اسامة الدباغ دار الأهلية للنشر والتوزيع عمان–الاردن، 2001 الطبعة الخامسة، ص58.

12- RANDALL G. HOLCOMBE, **Equilibrium Versus the Invisible Hand**, Review of Austrian Economics 12/1999, page 234 .

13- Alan S. Blinder and Mark Zandi , **The Financial Crisis: Lessons for the Next** One, octobre 2015, www.cbpp.org , page 2-3, 20/03/2018 .

14– شوقي جبـاري و حمزة العوادي، **سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل، وتشيلي، وتركيا،** جامعة ام البواقي، مجلة رؤى إستراتيجية 2014، ص 75.

15- Collin Constantine, **Economic structures, institutions and economic performance**, journal of economic structure 2017,6/2 , page 6.

16– إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي،** دار صفاء للنشر و التوزيع –عمان– الاردن 2014،صفحة 132.

17- Jean- claude trichet, **op**, p 6.

18- RANDALL G. HOLCOMBE, **op**, p238.

19 -Jean- claude trichet,**op,** p10.

20– محمد لكصاصي، محافظ بنك الجزائر، **أولوية السياسة النقدية في محاربة التضخم** ، جريدة الشعب www.djazairess.com، يوم28/ 2018/03.

21 – بول ساموبلسون، **الاقتصاد** ترجمة هشام عبد الله، مرجع سابق ص 458.

22 –البنك الدولي، **تنمية الصادرات في تونس** 2014، www.albankaldawli.org، بتاريخ 2018/03/02.

23– **تقرير الهجرة الدولية لعام 2015**، www.escwa.un.org، ص 25 بتاريخ/ 2018/03/02.

24 –**وزارة الاقتصاد والمالية 2017**، Synthèse de l'édition 2017 du Rapport Economique et Financier، www.finances.gov.ma، بتاريخ 2018/03/02.